ISSN 2716-9391

المجلد 4/ (ديسمبر2020)
العدد 2
ص.ص:22-52

النوع الاجتماعي و التنمية : مقاربة مفاهيمية

Gender and Development: A Conceptual Approach

د. عائشة بن النوي[1] *

د. عائشة بن النوي[(1)] *جامعة باتنة01، الجزائر، aicha.bennoui@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2020/12./03؛ تاريخ النشر: 2020/12./31

ملخص: وتأتي هذه الدراسة بهدف عرض وتعريف وتحديد المفاهيم والمصطلحات الأساسية لموضوع النوع الاجتماعي والتنمية، ولإيجاد ترجمة للمصطلح و كذا تعريف المصطلحات والمفاهيم المرتبطة به، بالإضافة إلى التطرق إلى مسائل المرأة و التنمية والرؤى المختلفة لها، وتطور مداخل المستخدمة في إدماج قضايا النوع الاجتماعي من الرعاية إلى التمكين و الكفاءة، كما حاولت الدراسة تحليل دور المرأة ضمن مقاربة النوع الاجتماعي والتنمية، وكما خلصت الدراسة إلى استنتاج مفاده أن كلا من مفهوم النوع الاجتماعي والتنمية مفاهيم مركزية في دراسة الأوضاع الاجتماعية والثقافية و التي تسبب في فروقات بين الرجل والمرأة.

الكلمات المفاتيح: النوع الاجتماعي، المرأة، التنمية، مقاربة النوع الاجتماعي

Abstract: This study aims to introduce, define and define the basic concepts and concepts of Gender and development, to find a translation of the term and to define the terms and concepts associated with it, as well as to address the issues of Women and development and the different visions of Women. And the study also attempted to analyze the role of Women in the Gender and development approach. The study also concluded that both the concept of Gender and development are central concepts in the study of social and cultural situations, Differences between men and Women.

Key words: Gender, Women, Development, Gender Approach

* عائشة بن النوي: البريد الالكتروني: aicha.bennoui@univ-batna.dz

1.مقدمة :

تعد الاستفادة القصوى من الموارد البشرية هدفا من أهداف الدول في بناء اقتصاداتها وتتميتها وتطورها، فالإنسان هو العنصر الأساسي في التنمية مثلما هو هدفها فنجاح برامج التنمية واستدامتها مرهون بمشاركة وحسن إعداده تأهليه، وبما أن المجتمع ينقسم لشقين متكاملين (المرأة والرجل)، فإن التنمية تعتمد على تطوير ودمج وإسهام كلا الجنسين في خططها وبرامجها، كما أن إهمال أحد الشقين يعني بكل تأكيد إهدار للموارد البشرية، أو على الأقل عدم الوصول للإستفادة القصوى منها، واستنادا على مبدأ المساواة النوعية بين الرجال والنساء في المجتمع، حظيت قضايا النوع الاجتماعي في الآونة الأخيرة باهتمام كبير من جانب صانعي سياسات التنموية وخاصة ومنذ السبعينيات ازدادت أهمية الجندر (النوع الاجتماعي) كمسألة بارزة في التنمية ولقد جرى تطوير عدد من الأطر للتحليل الجندري كأدوات لمفهوم " الجندر والتنمية "بهدف تمكين المخططين في التنمية من فهم المسائل الجندرية بانتظام، وذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من المصطلحات والمفاهيم بالإضافة إلى ما أدرج استخدامه من كلمات ارتبطت بمجال المرأة في التنمية، والجندر والتنمية وغالبا ما يواجه العاملون في مجال التنمية والباحثون والمهتمون كافة صعوبة في إيجاد تعريفات واضحة ومحددة لها باللغة العربية .

ولقد أصبح مفهوم النوع الاجتماعي والذي تم التعرف عليه بمصطلح Gendre الأهمية القصوى في التنمية التي من المتوقع منها، أن تؤدي إلى أوضاع حياتية أفضل للجميع وفي كافة المجالات، وهو مفهوم ثقافي لأنه يختلف من زمان لزمان، ومن مجتمع لآخر ويشكل نظرة المجتمع لأدوار وإمكانيات وحقوق وواجبات كل من المرأة والرجل، ويتم عادة إستخدام المفاهيم حول النوع الاجتماعي كإستراتيجية للتنمية تعني إتاحة الفرص والموارد لجميع فئات المجتمع للوصول العادل والتمكن الفعال من مجهودات التنمية كمكون مؤثر يقوم على فهم احتياجات المجتمع والاستغلال الأمثل لقدرات الأفراد والمؤسسات لتحقيق المشاركة الفعالة في التنمية.

ولذا فإن مشكلة الدراسة التي نود طرحها هي كالآتي: ما نقصد بالنوع الاجتماعي والتنمية ؟وماهي المفاهيم والمصطلحات الأساسية التي تعتمد عليها مقاربة النوع الاجتماعي والتنمية؟ وماهو السياق التاريخي في ظهور مقاربة النوع الاجتماعي ؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في محاولة الخروج بعدد من المفاهيم، أن يستفاد منها في تحقيق المساواة بين الجنسين ، فالمرأة هي جزء من كل ويصعب أن نتصور حركة الجزء دون النظر إلى حركة النظام الكلي(المجتمع)، ظل المتغيرات العالمية حيث أثرت هذه التغيرات على الأدوار الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية لكلا الجنسين وهذه التغيرات تواكبها تغيرات ضرورية في البناء الاجتماعي

الهدف من الدراسة: وتهدف الدراسة إلى:

- توفير بيانات نوعية للمهتمين دراسات الجندرية
- إستقراء للتطور التاريخي لمكانة المرأة
- التعرف على أدوار وقضايا النوع الاجتماعي

الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة:

- دراسة الباحث يوسف بن يزة[1] و التي عنوان "**إنجازات الحركة النسوية العالمية من منظور النوع الاجتماعي-مقاربة مفاهيمية تأصيلية**- و التي هدفت إلى إلى تحليل دور الحركة النسوية في تطور منظور النوع الاجتماعي ضمن الدراسات السياسية باعتبارها مجموعة من الحركات والأيديولوجيات تهدف إلى الدفاع عن الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة. وتحاول إحياء الجدل حول مكانة قضايا المرأة في العلوم السياسية والتحول الذي شهده حنو دراسة مكانة علم السياسة في اهتمامات الحركة النسوية، وتستهدف بشكل خاص تأثري بعض فروع النسوية في الميول السياسية للمجتمع

[1] يوسف بن يزة، "**إنجازات الحركة النسوية من منظور النوع الاجتماعي مقاربة مفاهيمية تأصيلية**"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد01، جامعة باتنة، مارس 2014، ص40-54

. وخلصت الدراسة إلى استنتاج مفاده أن البحوث النسوية جعلت من الأدوار الاجتماعية لكلا الجنسين مفهوما مركزيا في دراسة الأوضاع الهيكلية والثقافية والتاريخية اليت تسبب فروقات بين المرأة والرجل، وتنشأ عالقات قوة بينهما.

- دراسة مصطفى حمدي غانم وآخرون[1] و التي بعنوان "**إدماج النوع الاجتماعي في التنمية في ريف أسيوط**" حيث هدفت الدراسة إن أحد أهم أسباب مشكلة ومعوقات التنمية في بعض البلدان العربية بشكل عام يكمن في تهميش قضية المرأة ودورها في العملية التنموية . وهذه المشكلة لا تخص المرأة وحدها وإنما هي قضية مركزية في مسألة التطور والتنمية الحقيقية ولذلك فهي قضية اجتماعية أساسية تطرح مشاكل المجتمع من أساسه وأن التنمية بارتباطها بالمعرفة تواجه مشكلة مزدوجة : بين الإطار المعرفي القائم على الثقافة من جهة وبين الواقع الاجتماعي - الذي يقف عائقاً في وجه البدء في أي مشروع تنموي

- دراسة خالد صالح عباس، " **مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الإنسان بين الأثر الفكري والتحديات**"[2] ولقد جاءت الدراسة بإستعراض جملة من أفكار حول مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الإنسان، والاهتمام الدولي من خلال مواثيقه بهذا الارتباط ، وكيف وجود التحديات الخارجية والداخلية وتأثيراتها على التحولات البنيوية الاجتماعية والاقتصادية التي تدخل ضمن نطاق حقوق الانسان للعديد من البلدان النامية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين في الوقت الذي استطاعت فيه بلدان أخرى تتوفر فيها حقوق الإنسان وذات أنظمة حكم ديمقراطية من تحقيق أهدافها التنموية مثل بلدان جنوب شرق آسيا، وبعض دول أمريكا اللاتينية . لذا فأن مستقبل التنمية إذا أريد لها توسيع مفهومها واستدامته لا يمكن أن يتم إلا من خلال احترام وتدعيم حقوق الإنسان، وهذا بالمقابل سيعتمد على مدى قدرة حكومات الكثير من البلدان النامية ومن ضمنها البلدان العربية التي لازالت تعاني

[1] مصطفى حمدي غانم، عبد الصمد علي، مي عبد المطلب عبد الرحيم، "**إدماج النوع الاجتماعي في التنمية في ريف محافظة أسيوط**"، قسم المجتمع الريفي و الإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة أسيوط، مصر، 27 أفريل، 2010، ص278-287

[2] خالد صالح عباس، " **مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الإنسان بين الأثر الفكري والتحديات**"، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد21، العدد02، العراق، 2013، ص617-631

من المأزق التنموي والحقوقي، على اتخاذ ترتيبات حقيقية وفعلية نحو الإصلاح الشامل المقترن بتحولات بنيوية عميقة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتجاوز الأخطاء السابقة ، واحترام مطالبات الشعوب المغلوب على أمرها الإنسانية منها والتنموية حتى تتمكن من تحقيق استغلال أمثل لمواردها البشرية والمادية .

2.مفاهيم ومرتكزات حول النوع الاجتماعي :

1.2ماهو النوع : النوع هو تعبير واسع الإستعمال في العلوم الاجتماعية وهو وإن كان يستخدم أحيانا بديلا بسيطا عن الجنس، قد يدل على عملية معقدة تجعل الجنسين الذكر والأنثى أشخاصا اجتماعيين يحملون في أنفسهم من المعاني التي يربطونها بأعمالهم الخاصة، رغبات وبصمات واتجاهات منظمة اجتماعيا فيما يخص ما يكون الذكورة والأنوثة[1]، وبذا فإن النوع"تعبير يشير إلى إنتاج هذا التنظيم الاجتماعي للجنسين في فئتين مميزتين مختلفتين رجالا و نساء"

1.1.2الفرق بين مفهوم الجنس و النوع الاجتماعي

***الجنس(sex):** يحتوي المعنى الواسع لكلمة " الجنس" على مجموع الطبائع الجسمية والفسيولوجية الخاصة بالذكور (جنس الذكر)، والإناث(الجنس الأنثوي) كما أنها تخلق فرقا، بل فروقا سيكولوجية ويحدد الجنس بصفة أدق بما يلي[2]:

- **من الجانب التشريحي**: أي تركيب الأعضاء التناسلية والتي يمكن تشخيصها منذ الولادة

[1] ربى حسن مفتاح، عبد الرحمن أبوشمالة، **مسرد ومفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي**، منشورات المتاح، رام الله، فلسطين، 2006، ص09

[2] ربى حسن مفتاح، عبد الرحمن أبوشمالة، مرجع سابق، ص09

- **من الجانب الفسيولوجي**: أي ذلك الذي يخص وظائف هذه الأعضاء وضمنها الميزة الجنسية الثانوية
- **من الجانب البيولوجي**:أي الغدد الصماء التي تسمح بتنشيط هذه الأعضاء وتطويرها

2.1.2مفهوم النوع الاجتماعي(The Concept of Gendre) : يعد مفهوم "**النوع الاجتماعي**": من المفاهيم الحديثة في العالم، ويحتاج إلى الكثير من العمل وجهد لترسيخه وتوطينه مع اتخاذه أداة من أدوات التثقيف الفاعلة، تمهيدا لدمجه في التنمية، ويشير "**النوع الاجتماعي**" إلى الأدوار والمسؤوليات التي يتولاها الرجال والنساء، والتي نشأت في عائلاتنا ومجتمعاتنا وثقافاتنا ويتم إكتساب هذه الأدوار والتطلعات بواسطة التعلم، وهي عرضة للتغير مع الوقت كما أنها تختلف من ثقافة إلى أخرى وداخل الثقافة الواحدة، وتعد أنظمة التمايز الاجتماعي(كالمركز السياسي، والانتماء الطبقي، والعرقي والإعاقات الجسدية والعقلية والسن وغيرها ...)من أدوار كل جنس، لكن مفهوم النوع الاجتماعي يبقى حيويا لأنه في حال تطبيقه على التحليل الاجتماعي[1]، فإنه يكشف الأسلوب الذي يتم بموجبه تأسيس تبعية النساء في المجتمع، وبالتالي تكون هذه التبعية بحد ذاتها عرضة للتغيير أو الإلغاء، فهي ليست محتمة قضاءا و قدرا و لا مثبتة إلى الأبد

-في عام 1955 تم الاتفاق على ترجمة المصطلح إلى العربية حيث تم إختيار" **النوع الاجتماعي**" كمرادف لكلمة "**الجندر**" خلال اجتماع مركز المرأة للتدريب والبحوث حيث تم الاتفاق مع مجموعة من الخبراء على تعريف الجندر" والذي يشير إلى أوجه الإختلاف

[1] مصطفى حمدي غانم، عبد الصمد علي، مي عبد المطلب عبد الرحيم، مرجع سابق، ص289

الاجتماعي والعلاقات بين النساء والرجال[1] التي يتم تعلمها و تحديدها اجتماعيا وثقافيا عبر التطور التاريخي و تكون قابلة للتغيير مع مرور الوقت

- وقد أشارت بعض الأدبيات إلى أن المصطلح كان دارجا في علم الجنس في أوائل الستينيات للإشارة إلى الجوانب الاجتماعية والثقافية للاختلاف الجنسي[2]، فيما تشير بعض الأدبيات الأخرى إلى أن مصطلح" **الجندر**" استخدم لأول مرة من قبل (Oakley) في كتابها الشهير[3] « **Sex, Gender and Society** » و زملائها في السبعينات من القرن الماضي وبالتحديد في سنة 1972، وذلك لوصف خصائص الرجال والنساء اجتماعيا في مقابل الخصائص البيولوجيا

-أما "**ليندا شيفردا**" فقد أشارت إلى أن الجنس[4] (sex) هو فقط الفوارق البيولوجية بين الذكر والأنثى، أما الجنوسة فهي مجمل وخلاصة الأوضاع والخبرات والأدوار المختلفة التي تترتب على كون الرجل رجلا و المرأة امرأة

- أما **منظمة الصحة العالمية** فقد عرفت مصطلح "**النوع الاجتماعي**"[5]، على أنه المصطلح الذي يفيد استعماله وصف الخصائص التي يحملها الرجل و المرأة، كصفات مركبة اجتماعية لا علاقة بها بالاختلافات العضوية

---

[1] منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، مركز المرأة العربية للتدريب و البحوث(الكوثر)، **قاموس المصطلحات:نوع الجنس، العمل، الاقتصاد غير المنظم**، ط1، بيروت، 2009، ص26

[2] غلوفر ديفيد، كورا كابلان، **الجنوسة**، ترجمة عدنان حسن، دار الحوار، ط1، سوريا، 2008، ص25

[3] Oakley Ann, **Sex, Gender and society**, England, Temple Smith, 1972, p99.

[4] إليزابيت كينغ ، أندرود ماسون وآخرون، تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات، **ادماج النوع الاجتماعي في التنمية: من خلال المساواة في الحقوق والموارد والرأي**، ترجمة هشام عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 2004، ص51

[5] شيفردا ليندا، "**أنثوية العلم**"، ترجمة يمنى طريف خولي، عالم المعرفة، العدد 306، 2004، ص8

-أما الباحثة **Antoinette Fouqué** الفرنسية الأصل فقامت بتعريف النوع الاجتماعي بالقول " يعني مميزات الرجل والمرأة هي مميزات تتصل بعلاقتها الاجتماعية تحت تأثير عوامل إقتصادية وثقافية و إيديولوجية تحدد أدواره وأدوارها[1] وتضيف أنه يجب إقحام المساواة بين الرجل والمرأة في كل السياسات العامة الحكومية منها و غير الحكومية"

-أما **التعريف الشامل للنوع الاجتماعي**: هو تصور للأدوار والعلاقات الاجتماعية والقيم التي يحددها المجتمع لكل من الجنسين[2] والنابعة من الثقافة والدين والتقاليد والمعايير الاجتماعية والحاجات الاقتصادية

1.2.1.2أسس مفهوم النوع الاجتماعي:

- الأدوار المنوطة بشكل عام بالرجل والمرأة محددة من قبل عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية أكثر منها عوامل بيولوجية
- إعادة توزيع الأدوار بين الرجل والمرأة في المجتمع من منطلق مفهوم المشاركة يؤدي إلى فائدة أكبر للمجتمع.
- إتاحة الفرصة المتكافئة للرجل ولامرأة لاكتشاف قدرات كامنة[3] فيهم وتمكينهم من مهارات تفيدهم في القيام بأدوار جديدة تعود بالنفع على المجتمع

2-1-2-2مرتكزات مفهوم النوع الاجتماعي:

- معرفة وتحليل اختلافات العلاقات بين النوعين.

[1] نيكوليان وإسينار، **إدراج النوع الاجتماعي في منظمتك غير حكومية**، النسخة العربية للمعهد الديمقراطي، لبنان، ص 10

[2] اوجامع إبراهيم، **إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في ميزانية الدولة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، مدرسة الدكتوراه، تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص6.

[3] سيما عدنان أبو رموز، **النوع الاجتماعي (الجندر)**، ماجستير دراسات إسلامية معاصرة، القدس، فلسطين، 2005، ص8.

- تحديد أسباب وأشكال عدم التوازن في العلاقة بين النوعين ومحاولة إيجاد طرق لمعالجة الاختلال.
- تعديل وتطوير العلاقة بين النوعين حتى يتم توفير العدالة والمساواة بين النوعين ليس فقط بين الرجل والمرأة ولكن بين أفراد المجتمع جميعاً

2-2المرتكزات الأساسية لنوع الاجتماعي

***المرتكز الأول: أدوار النوع الاجتماعي:** يعني هذا المصطلح أن الأدوار التي يقوم بها كل من الجنسين، هي أدوار تشكلها الظروف الاجتماعية وليس الإختلاف البيولوجي وتتغير وفقا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية والسياسية، ويقصد بها كناية عن سلوك مكتسب في المجتمع لتصنيف النشاطات، والمهام والمسؤوليات حسب الجندر[1] وعند تقسيم أدوار النوع الاجتماعي يمكن التمييز عموما بين أربعة أدوار وهي كالآتي :

- **الدور الإنجابي/ الأسري:** ويشمل ليس فقط العملية الإنجابية بكل شقوقها، ولكن أيضا العملية التربوية ورعاية الأطفال وكل المسؤوليات المنزلية، وإدارة شؤون الأسرة، ورغم أهمية هذا الدور إلا أنه عادة ما ينظر على انه ليس إقتصاديا ولا يدفع عنه أي تعويض مالي، وغالبا ما يستبعد من حسابات الدخل القومي و من الإحصائيات الوطنية

- **الدور الإنتاجي:** ويشمل العمل للرجل والمرأة مع كسب المعيشة، ويشمل الإنتاج لسوق، والإنتاج للاستهلاك المنزلي وله قيمته المادية، حيث تساهم المرأة في أداء العمل المنوط بها مقابل حصولها على أجر نقدي، أو عيني وبناءا على هذا الدور فهي تتماثل مع

[1] سيما عدنان أبو رموز، مرجع سابق، 9

دور الرجل الإنتاجي[1]، وهذا الدور هو المعترف به إجمالا على أساس أنه العمل الذي يزاوله الأفراد والمجتمعات و الذي تشمله الإحصائيات الاقتصادية.

- **الدور المجتمعي أو التنظيمي:** يعتبر هذا الدور امتداد للدور الإنجابي بحيث أنه يتمحور في المحافظة على المجتمع البشري، ولكنه يمتد من الاهتمام الأسري إلى الاهتمام المجتمعي، يمارس هذا الدور تطوعيا لضمان توفير الموارد النادرة وتنظيم استخدامها في المجتمع، إضافة إلى تقديم الخدمات التي تساعد المجتمع على البقاء والتطور كالرعاية الصحية والتعليم وغير ذلك، ويتمثل أداء الدور المجتمعي بالقيام بعمل تطوعي غير مدفوع الأجر في نطاق المجتمع أو أي نشاط مجتمعي آخر[2]و يقوم بهذا الدور الرجال والنساء بحيث يعتمد توزيعه ما بين الجنسين على المفاهيم السائدة في المجتمع الثقافية والمجتمعية وذلك رغم أن النساء يمارسن هذا بقسط أكبر من الرجال.

- **الدور السياسي:** يتلخص هذا الدور السياسي في سلطة اتخاذ القرار السياسي، ويرتبط هذا الدور بممارسة نشاطات سياسية على مستوى المجتمع الصغير والمجتمع المحلي وعلى المستوى الوطني والدولي، ويكون هذا الدور عادة مدفوع الأجر إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (معنوية)، لارتباطه ارتباطا وثيقا بالمركز والسلطة و يكون القيام به معتمدا على المصالح.

***المرتكز الثاني :احتياجات النوع الإجتماعي:** عن التفاوت الملحوظ على مستوى أدوار النوع الاجتماعي أدى إلى التباين على مستوى الحاجيات والمصالح والتطلعات، ولو أمعنا النظر في تلك الأدوار لوجدنا أنها تصدر عن احتياجات مختلفة يمكن تعريفها على أنها " **الحاجات الخاصة بكل من جنسي النوع الاجتماعي والتي تتولد نتيجة الفروق في الأدوار التي يقوم بها الجندر**" ويولد عن هذه الأدوار مستويين من الإحتياجات وهما:

[1] منظمة العمل الدولية، **قاموس المصطلحات، النوع الاجتماعي، العمل، الاقتصاد اللانظمي**، نوفمبر، 2006، ص38

[2] اوجامع إبراهيم، مرجع سابق، ص8

- **احتياجات النوع الاجتماعي الآنية (عملية):Parctical Gender Needs**هي احتياجات تخص فئة معينة من النساء وهي استجابة لاحتياجات النوع المتصلة بالحياة اليومية، من غذاء ومسكن ودخل، والتي يمكن أن تلبي في الأمد القصير[1]، وتنبثق من التقسيم النوعي للعمل السائد في المجتمع والتي لا تؤدي إلى تغيير في الأدوار التقليدية للنوع السائدة وبالتالي لا يتطلب تغييرا في السياسات و الإستراتيجيات المطبقة

- **احتياجات النوع الاجتماعي الإستراتيجيةStrategic Gender Needs**: وهي احتياجات عامة لمعظم النساء تلبى في الأمد الطويل حيث أنها تدل على تغيير في العلاقات التقليدية السائدة في المجتمع، وتؤدي إلى زيادة الوعي والثقة والعدالة والمساواة في العمل والحقوق والقوة والسلطة بين الرجل والمرأة، ويعني هذا المصطلح تغيير وضع المرأة الإجتماعي المتسم أساسا بالتبعية إلى الرجل، وبينما يهتم المنهج الأول(الإحتياجات العملية) بالأدوار الموجودة في الوقت الراهن، بينما يتجاوز المنهج الثاني(الإحتياجات الإستراتيجية) تلك الأدوار ويهدف إلى ترقيتها قصد الوصول إلى إنصاف و عدالة بين الرجال والنساء وتخص الإحتياجات الإستراتيجية للنوع الاجتماعي[2]والتي تتضمن على سبيل المثال مايلي:

- امن المرأة الشخصي وحمايتها من العنف
- إزالة جميع أشكال التميز في المجال المالي و الثقافي بالمعنى الشامل
- الحصول المتساوي على التعليم
- التقسيم العادل في مجال العمل بصفة عامة

[1] اوجامع إبراهيم، مرجع سابق، ص8

[2] إيناس مرجية، **دليل التدريب على النوع الاجتماعي و حقوق المرأة**، جمعية الشباب العرب، طبعة 2006، ص10

ولتوضيح أشمل لجملة الأدوار والاحتياجات المتعلقة بالنوع الاجتماعي سوف يتم التعبير عنها من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(01): الأدوار و الحاجيات المرتبطة بالنوع الإجتماعي

المصدر: إبراهيم وأجامع، **إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في ميزانية الدولة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، مدرسة الدكتوراه تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص14.

3. مفاهيم ومصطلحات حول التنمية:

1.3مدخل في مفهوم و مضمون التنمية: يرجع تعبير لفظة **التنمية:** في اللغة العربية بأنها مشتقة من كلمة (نمى) بمعنى الزيادة والانتشار، أي مأخوذة من نما ينمو نمواً بمعنى الزيادة في الشيء، فيقال مثلاً نما المال نمواً[1] وتوضع كمقابل لكلمة **development** في اللغة الانكليزية وهي ترجمة غير حرفية والتي تعني التطوير في مختلف الأبحاث والدراسات، أما من الناحية الاصطلاحية فتختلف أراء الباحثين بشأن التنمية كاختلافهم من ناحية مفهومها فهناك من ينسب كلمة التنمية باستعمالها لأول مرة من قبل **(يوجين ستيلي)** حين أقترح خطة لتنمية العالم سنة 1889 لأجل معالجة الأوضاع السياسية في تلك الفترة الزمنية، بينما ينسب البعض مصطلح التنمية (كمفهوم مستقل) إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هاري ترومان في عام1949 عندما أشار في خطاب تنصيبه بأنه (يجب علينا البدء في برنامج جديد وجريء لجعل فوائد تقدمنا العلمي والصناعي متاحا لتحسين

[1] ربى حسن مفتاح، عبد الرحمن أبوشمالة، مرجع سابق، ص12

ونمو المناطق المتخلفة... والامبريالية القديمة والاستغلال الأجنبي من أجل الربح لا مكان له في خططنا... ما نتوخاه هو عبارة عن برنامج للتنمية يقوم على مفهوم التعامل العادل الديمقراطي اعتقاد منه بأن مسألة التنمية في البلدان النامية هي من نفس طبيعة إعمار أوربا في ضوء مشروع مارشال لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

كما عرفت التنمية[1] من خلال إستعمال مصطلح تنمية المجتمعات المحلية **community development** وكان ذلك لأول مرة في مؤتمر (**أشردج Ashridge**) للنمو الاجتماعي في بريطانيا عام 1954 بهدف معالجة مشكلات الإدارة في المستعمرات الانكليزية، أي التوصل إلى أفضل السبل لحكم المستعمرات دون مقاومة واستغلال تلك ا لبلدان بصورة أفضل، وبمعنى آخر تعريف التنمية على أنها التربية الشعبية هدفها تحسين المستوى المعيشي للمجتمع المحلي من خلال مشاركة ايجابية شعبية واسعة النطاق من جانب سكانه .

هناك البعض يرجع شيوع واستخدام كلمة "**التنمية**" بأنها جاءت مرافقة مع نضج وتبلور مصطلح العالم الثالث الذي يشمل البلدان النامية في آسيا وأفريقيا بشكل خاص والتي حظيت باهتمام كبير من قبل هذه البلدان، بعد استقلالها واتخاذها شعارا لها لأجل معالجة والقضاء على تخلفها الاقتصادي والاجتماعي، واهتمام هذه البلدان بمفهوم التنمية يأتي تزامنا مع الاهتمام الدولي بالتنمية ، وذلك عندما تبنت منظمة الأمم المتحدة الإستراتيجية الدولية للتنمية وإعلان عقد الستينيات من القرن العشرين كعقد للأمم المتحدة من أجل التنمية، ونتيجة الاهتمام الواسع بمفهوم التنمية[2] من قبل الباحثين والمفكرين والهيئات الدولية، وصناع القرار، وبالمقابل جعل موضوع التنمية من أهم

[1] أبو النصر محمد مدحت ، **إدارة و تنمية الموارد البشرية(الإتجاهات المعاصرة)**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2007،ص189

[2] خالد صالح عباس، مرجع سابق، ص617

مميزات العالم المعاصر، والأهم من ذلك دفع البعض إلى تسمية القرن العشرين بعصر التنمية

2.3 المفهوم الشامل والحديث للتنمية: لايزال مفهوم التنمية من أكثر المفاهيم مثارا للجدل، لأنه لا يوجد تعريف شامل متفق عليه و يستمد هذا المفهوم و غيره من المفاهيم الأخرى المتعلقة به، معناه من النظرية أو وجهة النظر التي يتبناها الشخص أو المسلمات الرئيسية عن المجتمع والواقع الاجتماعي الذي يعيش الإنسان في ظله ويتخذ موقفا إزاءه.

- ومن الممكن أن نعرف التنمية بأنها العملية التي تستهدف رفع مستوى دخول الأفراد و زيادة الدخل القومي، وإعادة توزيع الدخل الكلي بين أفراد المجتمع بصورة تؤدي إلى تقليل من الفوارق و بعبارة أخرى فإن التنمية تعني عملية تحسين نوعية حياة المجتمع مع تأكيد المساواة بين الجنسين في العائدات والحقوق والواجبات، وتوجيه اهتمام خاص ونشاط مركز على المجموعات التي تعاني من الفقر و اللامساواة وتشكل النساء نسبة كبيرة من هذه المجموعات ومن ثم لابد أن تعني التنمية بقضايا المرأة كأمر جوهري من أجل تحقيقها

- كما تعرف "**التنمية**[1] على أنها عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة التدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع ذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى

[1] عبد الرحمان أبو كرشة، **علم اجتماع التنمية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص37

- وعرفت أيضا على أنها تنمية طاقات الإنسان إلى أقصى حد مستطاع أو أنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان[1]، و للوصول بالإنسان إلى مستوى معين من المعيشة

4. الأصول التاريخية لمقاربة النوع الاجتماعي (الجندر)

1.4نشأة الجندروتطوره: مسألة الجندر في إطار أجندة عالمية تتحدث عن حقوق الإنسان والمرأة والطفل منذ انهيار القطبية الثنائية ، وهناك إشارة إلى أن مصطلح الجندر بدأ في الظهور لأول مرة في الغرب في بداية السبعينيات في الدراسات الخاصة بالتنمية، واستخدم تعبير الجندر في التنمية Gender in Development كمقابل لتعبير النساء في التنميةWomen in Development ، ثم انتقل هذا المصطلح إلي المنطقة العربية في النصف الثاني من الثمانينيات وقد أصبح معروفًا في النقاش حول التنمية وأطر العمل عبر أدبيات المنظمات الدولية المشتغلة في مجالات التنمية[2]، وتعتبر قضية النوع الاجتماعي (الجندر)، فلسفة نسويه غربية تعبر عن أزمة الفكر الغربي في مرحلة ما بعد الحادثة، وتشير الأدبيات إلى أن مصطلح الجندر "النوع الاجتماعي" استخدم لأول مرة من قبل "آن أوكلي" وزملائها من الكتاب في سبعينيات القرن الماضي، وذلك لوصف خصائص الرجال والنساء المحددة اجتماعياً في مقابل تلك الخصائص المحددة بيولوجيًا.

غير أن البعض يرجح أن استخدام المصطلح وانتشاره في الأدبيات العالمية كان خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي، وهي الفترة التي اتسمت بمناقشات مكثفة حول أثر سياسات التكيف الهيكلي على أوضاع المرأة، و يرجع الفضل في استخدام مصطلح

[1] هناء حسن سخان البدري، "المعوقات الاجتماعية لدور المرأة في التنمية الاجتماعية-دراسة اجتماعية ميدانية لمجموعة من الموظفات في مدينة الديوانية"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربية والإنسانية، كلية الآداب، جامعة القادسية، 2016، ص272

[2] هناء حسن سخان البدري، مرجع سابق، 273

"الجندر" إلى منظمة العمل الدولية وكان يشير إلى العلاقات والفروقات بين الرجل والمرأة التي ترجع إلى الاختلاف بين المجتمعات والثقافات والتي هي عرضة للتغيير طوال الوقت.

وكاتجاه عام فإن المصطلح يشير إلى التفرقة بين الذكر والأنثى على أساس الدور الاجتماعي لكل منهما تأثراً بالقيم السائدة، وهم يرون أن هذا المصطلح يشير إلى الصور النمطية الثقافية للرجولة والأنوثة أي أن الثقافات السائدة هي التي تحدث التغيير في فكرة الأنثى حول نفسها ودورها في المجتمع، وبالتالي ما ينال المرأة من ظلم وتدن في المكانة وعدم حصولها على حقوقها سببه النمطية **Stereotype** التي يضعها المجتمع وثقافته فيما يخص دور المرأة أو دور الرجل[1]، ولما كانت قضية عدم المساواة هي أساس الجدل الدولي المثار حول قضايا المرأة مما استدعي تخصيص العديد من الدراسات والأبحاث لمعرفة السبب في كون قضية التميز وعدم المساواة قائمة حتى الآن، ولما كانت المرأة هي الطرف المضحي به في العملية الحياتية على كافة المستويات؛ كان لا بد من ظهور ما يسمي بدراسة أوضاع المرأة، التي تحولت إلى دراسة قضايا المرأة وانتهت إلى ضرورة النهوض بالمرأة باعتبارها تمثل نصف سكان العالم، وأن تخلف معظم الشعوب يعود في أحد أسبابه لعدم إشراك المرأة في التنمية وتعطيل قدراتها.

2.4 السياق التاريخي لظهور مقاربة النوع الاجتماعي (الجندر):

مقاربة النوع الاجتماعي، جاءت كنتيجة للنضالات التي خاضتها الحركات النسوية منذ القرن التاسع عشر، وتراكم حقل معرفي لدراسات وكتابات فكرية وفلسفية حول وضع ومكانة وادوار المرأة في المجتمع.

ويمكن تتبع هذه الإرهاصات الأولى وتطور الخطاب حول النوع من خلال مستويين:

1.2.4على المستوى الدولي:

[1] يوسف بن يزة، مرجع سابق، ص42

1.1.2.4 الحركات النسوية: برز مصطلح النسوية سنة 1895 كتعبير عن تيار ثقافي واجتماعي جديد في أوربا (في فرنسا بشكل خاض يعمل من اجل تحقيق حقوق الحرية والمساواة للمرأة) حيث صيغ مصطلح **Féminism** ليعبر عن تيار تتقاسمه إتجاهات عدة ويتشعب إلى فروع كثيرة، ولقد برز في هذا الإتجاه ثلاثة موجات من الحركات النسوية.

أ- **الموجة الأولى من الحركة النسوية:** تميزت هذه بكونها حركة اجتماعية وسياسية[1] أي لم تكن ذات مضمون فكري أو ثقافي بالرغم من توفر بعض الأعمال المهمة في هذا الإطار، ككتاب **John Stuart Mill** الذي أصدره سنه 1869 بعنوان "خضوع النساء **"de l'assujettissement des femmes** " الذي أكد فيه " انه لا وجود لعبد بلغت عبوديته أشدها أكثر من المرأة" كما دافع عن حقوق متساوية بين الجنسين، كما تميزت هذه الموجة الأولى من الفكر النسوي بطمس الخصائص الأنثوية المميزة في مقابل تبني النموذج الذكوري كنموذج حصاري للإنسان (محاكاة الرجال في الملبس وغيره)، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى وخلو المعامل من الرجال من اجل الحرب خرجت النساء إلى العمل، وابتداء من 1920 حققت الحركة النسوية في أوروبا العديد من أهدافها الاجتماعية والسياسية خصوصا الحق في المواطنة (في أوربا الحديثة فان النساء لم يملكن حقوق المواطنة كحق التصويت إلا في سنة 1928 في بريطانيا و1944 في فرنسا، و1945 في ايطاليا)، وبفعل عوامل المثاقفة، امتدت أثار الفكر النسوي إلى العالم العربي، وتميز هذا الأخير بكون بعض المثقفين من الرجال العرب هم من رفعوا شعارات النضال النسوي، وذلك لسببين:

- النساء العربيات في هذه الحقبة من التاريخ كن سجينات المجتمع التقليدي الوصاية والأمية....

[1] يوسف بن يزة، مرجع سابق، ص43

- قضية المرأة كانت تندرج ضمن إشكالية الإصلاح التي شغلت بال المفكرين والمتنورين لرواد فكر النهضة.

ب - **الموجة الثانية من الفكر النسوي:** تميزت بنضجها الفكري والمعرفي إذ تجاوزت المطالبة بالمساواة مع الرجال والاقتداء بالنموذج الذكوري، إلى مرحلة البحث عن إطار نظري أعمق واشمل يكون حاملا لإيديولوجيتها، وهو ما تحقق مع كتاب سيمون دوبوفوار " الجنس الثاني" الصادر سنة 1949، فلقد شكل هذا الكتاب وفلسفته المبنية على أساس "المرأة لا تولد امرأة بل تصبح امرأة" مشكلا مرجعا ذا راهنيه مستمرة، حيث أمد الفكر النسوي بأدوات منهجية وتحليلية فكرية كانت في حاجة إليها من اجل الحجاج والمطالبة بالحقوق، إلى حد اتحاد الموقف الراديكالي الذي عرفته الحركة في الستينيات ثورة طلاب فرنسا في ماي 1968، حيث تجسد تأثير كتاب دوبوفوار على الطالبات والنساء، خصوصا في مسالة الخصوبة ووسائل منع الحمل، فراحت النساء في هذه الفترة ترددن، تأثرا بدوفوار دائما: « **Un enfant quand je veux ,si je veux** »وباختصار، فان الموجة الثانية من الحركة النسوية تميزت بكونها إعادة اكتشاف الذات الأنثوية بعيدا عن محاكاة الرجل، أي الليبرالية الأنثوية[1]، والتحرر من النموذج الحضاري للإنسان/الرجل (خاصة بأمريكا).

ج- **الموجة الثالثة من الفكر النسوي:** فتميزت بكونها فلسفة نقدية لما بعد الحداثة تحمل قيم العدل والمساواة وتكافؤ الفرص والمحافظة على البيئة وتحرير الشعوب، تميزت كذلك ببروز واضح لخبرات المرأة وإمكانياتها العلمية والمعرفية والثقافية وهي نهاية مرحلة يلخصها "بيير بورديو" في كتابه عام1998 **la domination masculine**: " أن التغير الأكبر الذي حدث هو أن الهيمنة الذكورية لم تعد بالأمر البديهي المفروغ منه ولاشك أن ذلك راجع إلى العمل النقدي الكبير للحركة النسائية".

[1] صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية، **التنمية والنوع الاجتماعي**، ط4، 2001، ص10

2.2.4على مستوى الخطابات الرسمية الدولية: أدى النضال النسوي في أوربا وأمريكا إلى دخول الخطاب حول المرأة والمساواة في الخطابات والمحافل الدولية: (فمثلا أدت مظاهرة اللجنة الوطنية للمرأة التابعة للحزب الاشتراكي الأمريكي فبراير سنة 1909 إلى إقرار يوم 8 مارس من كل سنة كيوم المرأة، الشيء الذي تبنته نساء أوربا منذ 1910 بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي الثاني للنساء الاشتراكيات في كوبنهاكن ثم تم تدويل هذه المناسبة فيما بعد كمناسبة للدعوة إلى تحسين أوضاع المرأة.

- الإقرار بمبدأ المساواة بين الرجال والنساء في ميثاق الأمم المتحدة 1945 وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، واتفاقية المساواة في الأجور سنة 1951، وميثاق الحقوق السياسية للمرأة 1952.

3.4سياسات وإستراتيجيات النوع الاجتماعي على الصعيد العالمي: إن مجهودات منظمات الأمم المتحدة في هذا المجال، عديدة ومتجددة حسب لوائح وقوانين برامج الأمم المتحدة الموحد منذ عام 1954، وتم إعلان الأمم المتحدة الذي يدعو إلى المساواة مع مراعاة عدم التميز والتفرقة في الجنس، العرق، اللغة أو الدين بين أفراد المجتمع في العالم. وتنفيذا لهذا الشعار بدأ العمل من قبل مجلس الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة من اجل النهوض بوضع المرأة في العالم منذ عام 1964 وانبثق عن ذلك عن وثائق وسياسات موجهة للمرأة و التي نذكر منها:

1.3.4مؤتمر مكسيكو ستي سنة 1975 : وكان عام 1975 بالفعل عاما مميزا بالنسبة للمرأة إذ أعيد فيه تقييم مكانة المرأة في المجتمع الدولي من جهة وتقييم دورها البناء في بناء مجتمع إنساني يقوم على المساواة و التنمية و السلم، و الذي انعقد خلال الفترة من 19 تموز إلى 2 آب سنة 1975 الذي اعتمد خطة عمل عالمية تتبنها جميع الدول المنظمة في هيئة الأمم المتحدة، لكي يتضمن مزيدا من عملية إدماج المرأة في مختلف المرافق الحياتية حيث خرج

بتوصيات و إستراتيجيات حدد لها التنفيذ خلال عهد كامل(عشرة سنوات)، وقد سمي "بعهد المرأة" للفترة ما بين 1975-1985 و التي تضمنت:

- القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- ضمان المساواة بين الرجل و المرأة في الحقوق و الحريات
- ضمان المشاركة المتساوية في الحياة السياسة و العامة

2.3.4المؤتمر العالمي الثاني للمرأة كوبنهاكن/ الدنمارك سنة 1980 : واصل العمل معلنا تنفيذ خطط العمل التي وضعت في مؤتمر المكسيك والذي انعقد خلال الفترة من 14 تموز إلى 30 منه سنة 1980 تحت شعار"**عقد الأمم المتحدة للمرأة العالمية المساواة، و التنمية، والسلم**" مكرسا الجهود في إنهاء التمييز والتفرقة بين المرأة والرجل، وفيما بين النساء أنفسهن حسب العرق والدين والحالة الاجتماعية والاقتصادية، حيث عملت معظم البلاد في العالم على وضع قانون يحمي المرأة من ضرر التمييز والتفرقة وعلى إيقاف جميع صور التفرقة والتمييز والتهميش للمرأة و الذي أنعقد أساسا في استعراض التقدم المحرز في تنفيذ توصيات المؤتمر العالمي لسنة الدولية للمرأة

3.3.4مؤتمر المرأة الثالث نيروبي/ كينيا سنة 1985 مواصلة للجهود المبذولة نحو تحسين وضع المرأة مثل هذا المؤتمر خطوة إيجابية لرسم استراتيجيات النهوض بالمرأة[1]لعام 2000 و التي تضمنت عدة أهداف منها:

- تمكين المرأة
- مشاركة المرأة والحد من الفجوة النوعية

[1] إبراهيم اوجامع، مرجع سابق، ص50

- ❖ المساواة بين الجنسين في مجالات مشاركة التنمية

منذ ذلك الوقت، بدأ تنفيذ الاستراتيجيات العامة العالمية لنيروبي، عبر شعارات ونشاطات متخصصة، مثلا قام المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فينا عام 1993 بنقاش مشكلة المرأة، العنف ضد المرأة ضمن إطار حقوق الإنسان

4.3.4المؤتمر العالمي الرابع للمرأة بيكين 1995 : قام هذا المؤتمر لتحقيق المساواة الإيجابية بين الرجل والمرأة وتحسين أوضاع المرأة في العالم، وتعزيز حقوقها الإنسانية، فأتاح المؤتمر الفرصة لجميع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والأفراد لاستعراض جهودهم وتجديد التزامهم بموضوع المؤتمر الأساسي وهو "العمل من اجل المساواة و التنمية و السلم" وتمثلت أهدافه بما يلي:

- ❖ اعتماد "منهاج عمل" يركز على القضايا الرئيسية التي حددت العقبات أمام النهوض بالمرأة في العالم
- ❖ استعراض وتقييم ما تم عمله في تنفيذ الاستراتيجيات التطلعية للنهوض بالمرأة بنيروبي 1985 في الفترة ما بين 1985 وحتى 2000
- ❖ حشد جهود المرأة والرجل بالتساوي على مستوى صنع القرار والسياسات لتحقيق برامج العمل الخاص بمجالات الآتية:
  - استئصال أسباب الفقر الدائم والمتزايد
  - القضاء على اللامساواة في مجال التعليم والتدريب
  - ضمان الحصول على الرعاية و الخدمات المتصلة بها

- المشاركة في العمل والقوة الاقتصادية وتحديد الهياكل والسياسات الاقتصادية
- زيادة مستوى حماية البيئة وحفظها
- تحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام
- خلق آليات كافية لتعزيز النهوض بالمرأة على جميع المستويات

5.مقاربة النوع الاجتماعي ضمن تيار التنمية:

1.5التوجهات التنموية التي استهدفت النساء

و عند التطرق إلى مسالة المرأة والتنمية هناك ثلاثة مرتكزات أو مداخل أساسية وهي:

***المرتكز الأول: مدخل المرأة في التنمية(Women In Development (WID:** ظهرت هذه المقاربة في السبعينيات من القرن الماضي وهي اختصار للمصطلح الإنجليزي **Women in Development** حيث انصبت الجهود الأولى في سبيل إدماج المرأة في عملية التنمية على إبراز الأدوار المهمة التي تؤديها النساء، بحيث ينطلق بعد "المرأة في التنمية" (WID) من الافتراض القائم على أن المرأة غائبة تماما عن تفكير المخططين في مجال التنمية وإنها مبعدة عن عملية التنمية، ويؤكد هذا البعد على أن إقصاء المرأة من التنمية لا يؤثر سلبا فقط على المرأة وإنما ينجم عنه أيضا فشل المشاريع التنموية وعدم فعاليتها. إن إدماج المرأة في أنشطة التنمية التي تخص مجموع السكان، قد يجعل هذه الأنشطة أكثر جدوى وفعالية، ويركز منهج "**المرأة في التنمية**"[1]على أدوارها الإنتاجية واحتياجات النوع الاجتماعي العملية الخاصة. وتوجه إلى النساء مباشرة مشاريع خاصة تحاول أن تجعلهن

[1] Yvonne preiswerk, **Créativité, Femme et Développement**, Institut Universitaire D'étude du Développement, Genève, 1977, p3.

في نفس مستوى الرجال أو على الأقل تساعدهن على ذلك، و لقد تغيرت مواضيع "**المرأة في التنمية**" مع مرور الزمن، عندما تجاوب المحلّلون مع الضغوط الخاصة بتغيير الاتجاهات السائدة في مجال التنمية، حيث وصفت كارولين موزرCaroline Moser في كتابها**Gender Planning in the third World** المواقع الجديدة هذه كانتقال من اتجاه الرفاه(welfare orientation)

إلى الاتجاهين التاليين:

- ❖ موقف المساواة في الحقوق(Equal Rights)
- ❖ موقف محاربة الفقر(Anti-Poverty) مع التأكيد على ربطه بالاحتياجات الأولية، والتشديد على الفعالية

***المرتكز الثاني: مدخل المرأة والتنمية(Women And Development (WAD:** يأخذ هذا المدخل بعين الاعتبار تقسيم الأدوار والتقدير العادل للجهد المبذول لكل أفراد الجماعة أو المجتمع. تطور هذا البعد في أواخر السبعينات كرد فعل ضد إهمال بعد "المرأة في التنمية (WID) لبعض الجوانب، ويقوم بعد المرأة والتنمية (WAD) على مبدأ أولي يتمثل في أن المرأة مدمجة "مسبقاً" في عملية التنمية[1] وان المشكل المطروح هو أنها مدمجة بصفة غير متساوية، إن منهج "المرأة والتنمية" مبني أساسا على أن عمليات التنمية ستسير بصورة أفضل وتزداد فعالية إذا قدرت مجهودات المرأة داخل البيت وخارجه، بدلا من تركها لحالها تستخدم وقتها بطريقة "غير منتجة" أو بصفة اصح، بدلا أن يبقى إنتاجها يتسم بالاختفائية الشاملة واللامكافئة، ويشير هذا البعد أيضا إلى قمع النساء اقتصاديا في الهياكل الاجتماعية والطبقات ويرى أن المرأة الفقيرة المهمشة اقرب للرجل الذي ينتمي لنفس الطبقة منها إلى المرأة المنتمية إلى طبقة أخرى وأخيراً، يؤمن مؤيدو هذه الطريقة

[1] لينا أبو حبيب، **المرجعية حول إدماج النوع الاجتماعي**، الشبكة الأورو- متوسطية لحقوق الإنسان، سبتمبر، 2008، ص12

للمعالجة بأنّ تحرير المرأة لن يحدث إلا بفضل ثورة تستطيع التخلّص من هياكل قمع الطبقات الاجتماعية.

***المرتكز الثالث: مدخل النوع الاجتماعي والتنمية Gender And Development (GAD)** هو التحول من تنمية المرأة إلى تنمية النوع الإجتماعي باعتبار أن عدم إدماج بالأنشطة الحياتية كافة هو نتيجة لسياسة المجتمع السلطوية التي لم تؤثر سلبا على النساء فحسب بل وعلى الرجال أيضا، كما يسعى هذا المدخل إلى فهم إخضاع المرأة عن طريق تحليل العلاقة بينها وبين الرجل في إطار عوامل مهمة و متصلة مثل :الطبقات الاجتماعية[1]، الأنظمة، والعرق، والسن وكما يركز على الكفاءة على جانب التعرف على الفرص من اجل تحسين توزيع الموارد، والخدمات وتحقيق العدالة بين النوعين في السياسات والبرامج التنمية ومشاريعها، ولهذا يعتمد مدخل النوع الاجتماعي والتنمية على إستراتيجية ذات حدين من اجل الاعتراف بمصالح المرأة في مجال التنمية كما يلي:

- ✓ إجراءات خاصة بالرجل و المرأة معا
- ✓ مراعاة مصالح الرجل والمرأة في البرامج العامة

كما يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مايلي:

- ✓ تحليل الأدوار المختلفة للنساء والرجال داخل المجتمع الواحد ومعرفة العلاقة التكاملية بينهما
- ✓ التعرف على توزيع القوة بين النساء والرجال في المجتمع

[1] لينا أبو حبيب، مرجع سابق، ص12.

- ✓ يجب أن تعكس مشاكل التنمية، والحلول المقترحة رأي الفرد والمجتمع بجميع فئاته

وترى كاث يونغ(Kath Young) أن المبادئ الأساسية لمنهج النوع الاجتماعي والتنمية تكون على النحو التالي:

- يجب أن تدمج المرأة في عملية التنمية في مواقف ثانوية تابعة للرجل
- لا يمكن إدراك حياة المرأة أو الاختيارات المتاحة لها بمعزل عن علاقتها مع الرجل الذي يملك السلطة لتوسيع هذه الاختيارات أو تقليصها.

2.5 القضايا الرئيسية لمدخل النوع الاجتماعي والتنمية:

1.2.5إستراتيجية إدماج النوع الاجتماعي:

-**أصول مفاهيم إدماج النوع الاجتماعي** : ورد ذكر إدماج النوع الإجتماعي للمرة الأولى في نص دولي بعد انعقاد مؤتمر المرأة العالمي الثالث برعاية الأمم المتحدة بنيروبي سنة 1985 بحيث كان إدماج النوع الاجتماعي يعتبر وسيلة لمناصرة المرأة ودورها و متطلباتها، وفي المؤتمر للأمم المتحدة الرابع للمرأة (بكين 1995)، تم إقرار إستراتيجية إدماج النوع الإجتماعي من خلال برنامج "بكين للعمل"، والذي تم إقراره حيث دعى برنامج العمل إلى مناصرة سياسة إدماج النوع الاجتماعي، فقد تم تعريف **إدماج النوع الاجتماعي** حسب الأمم المتحدة" على انه عملية تقييم مضامين أي عمل مخطط له على النساء والرجال بما في ذلك التشريعات والسياسات والبرامج، وذلك في جميع المجالات وعلى جميع المستويات، وهو إستراتيجية لجعل شواغل النوع الاجتماعي بعدا متأصلا من تصميم وتنفيذ ومراقبة و تقسيم السياسات والبرامج في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

2.2.5مداخل إدماج النوع الاجتماعي في التنمية

❖ **مدخل المرأة والرفاهWelfare Approach** ويهدف هذا المدخل إلى ضمان الحصول و التمتع بالعناصر الأساسية للحياة و الصحة و تغذية و تعليم ومسكن و دخل، وكل ماهو مهم لتحقيق ضروريات الحياة الأولية أي ان هذا المدخل يهدف إلى معالجة مشكلة تضرر المرأة و تظلمها وضعف إمكانياتها من حيث الحصول على متطلبات الحياة الأساسية.

❖ **مدخل الرعاية والعدالة في التوزيعControl And Access :** ظهر هذا المدخل في عقد الأمم المتحدة الخاصة بالمرأة للفترة ما بين 1975-1985 الذي ركز على ثلاثية المساواة و التنمية والسلام و الذي يهدف إلى:

*لسد فجوة عدم المساواة بين المرأة والرجل حيث يدعو إلى مشاركة المرأة كاملة في جميع الأنشطة و الموارد.

*يهدف إلى دفع المرأة ورفع قدراتها عن طريق الاستفادة من الموارد المتاحة لها من اجل مشاركة المرأة مع الرجل في اتخاذ القرار، العمل على زيادة الدخل و رفع قدراتها و مهاراتها العلمية و الثقافية

*إرساء مبدأ العدالة في توزيع الموارد الأساسية داخل وخارج المنزل حتى ترتفع رفاهية الحياة للرجل و المرأة معا، وكذا العدالة في توزيع الغذاء والخدمات التعليمية و الصحة الوقائية و العلاجية، الملبس و المسكن وتوزيع الموارد و زيادة الدخل وفرص العمل.

❖ **مدخل المشاركة Participation Approach** يهدف هذا المدخل إلى المشاركة الكاملة للمرأة مع الرجل في جميع أنشطة التنمية وبخاصة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كما يدعم المرأة في المشاركة في العمل السياسي.

❖ **مدخل التمكين Empowerment Approach** وهو احدث المناهج المستعملة لإدماج المرأة في التنمية، وقد ظهر في نهاية الثمانينيات وهو أكثر المناهج تداولا باعتباره

يعترف بالمرأة عنصرا فاعلا في التنمية، وبالتالي يسعى إلى القضاء على كل مظاهر التميز ضدها من خلال توفير الأدوات التي تضمن إنجاح مشاركتها بالاعتماد على الذات، ويعزز المدخل مكانة المرأة في المجتمع و يزيل المعوقات ويهدف أساس إلى[1] :

- ✓ رفع قدرات المرأة القيادية والإدارية في اتخاذ القرار والتخطيط والتنفيذ.
- ✓ يبرز المرأة كعضو فعال في المشاركة والمساواة مع الرجل في دفع عجلة التنمية.
- ✓ يسلح المرأة لأداء دورها الفعال وتحقيق الرفاهية كعضو مشارك في الأسرة والمجتمع.

❖ **مدخل مكافحة الفقر Anti-Poverty Approach** ظهر هذا المدخل منذ السبعينيات، وهو يهدف إلى إدماج المرأة في التنمية من خلال زيادة إنتاجيتها و ذلك بغية القضاء على الفقر، الذي يعتبر ظاهرة تخلف ويطور هذا المدخل مدخل الرفاه الاجتماعي، إذا أنه يعني بتحسين أوضاع الأسرة وذلك بالبحث بأساليب إنتاجية لتلبية الحاجيات وزيادة الدخل.

❖ **مدخل الكفاءةEfficiency Approach** ظهر هذا المدخل في الثمانينيات وشاع في التسعنيات، وقد تم تبني هذا المدخل بسبب ظهور الأزمة الإقتصادية وما خلفته من برامج الإصلاح و تكيف الهيكلي، أثرت على المستوى الاجتماعي و أفرزت ضرورة إسهام المرأة في عملية التنمية من خلال تصويب تدخلاتها لضمان أوفر لسبل نجاح التنمية، ويهدف هذا المخل إلى أن قضايا الخاصة بالنساء وكذلك قدرتهن على المساهمة في الإنتاج وتحسينه، على أن تكون التنمية أكثر كفاءة و تأثيرا من خلال المساهمة الاقتصادية و

[1] ربى حسن مفتاح، عبد الرحمن أبوشمالة، مرجع سابق، ص34

الاجتماعية[1]، و إن مفتاح الحل لمفهوم المرأة في التنمية هو إقتصادي بحت، وان عدم فهم وتقدير دور المرأة سوف يؤدي إلى وجود مشاريع وبرامج غير متوازنة.

3.2.5 متطلبات إدماج النوع الاجتماعي: من متطلبات النوع الإجتماعي ما يلي:

- الإرادة السياسية والالتزام لتحقيق المساواة والعدالة في النوع الاجتماعي على أعلى مستويات
- تضمين منظور النوع الاجتماعي في عمليات التخطيط بكل الوزارات، والإدارات الحكومية خاصة المعنية بالإقتصاد و التخطيط التنموي
- توفير الآلية للنهوض بعملية إدماج النوع الاجتماعي
- تضمين منظور النوع الاجتماعي في كل مراحل التخطيط في كل القطاعات، بما فيها التحليل و التنمية والتقييم و التنفيذ والمراقبة وتقييم السياسات و البرامج و المشروعات

6.خاتمة: من خلال ما تم طرحه من أجل توسيع دراسات الجندر (Gendre Studies)، وحتى لا تنحصر في ثنائية الذكر/ الأنثى من منظور الجنس، أو في ثنائية الرجل/ المرأة من منظور الجندر، أو النوع الاجتماعي كما في منظور آخر، كان الهدف منها إحداث انقطاع جذري، وشمولي، في مجموع المقاربة الجندرية ذاتها وسواء على صعيد الطرح أو صعيد المنهج المعتمد، وتجدر الملاحظة إلى أن منشأ "علاقات القوة"، في مفهوم النوع الاجتماعي والتنمية، من المفاهيم الفرعية والإشكالية التي ستعزّزه وتوسّع من مجالات التعاطي التحليلي والتقويم الأكاديمي للمفهوم، ولا يبدو نشازاً أن يكون المفهوم موضع اختلاف، يبلغ حد الاعتراض في أكثر من ثقافة من الثقافات القائمة بذاتها أو "الثقافات القومية"،

[1] إبراهيم اوجامع، مرجع سابق، ص55

وسواء على مستوى تفكيك "المستويات الخطابية" للمفهوم وكشف مقولاته النظرية ومستنداته

التصوّرية، أو على مستوى نقله إلى اللغات الأخرى كاللغة العربية بـ"حمولتها الثقافية" أو بـ"إطارها المرجعي" تبعاً للمصطلح الجامع فوجدنا أن نشأة المفهوم المفاهيم الحقيقة لمسألة النوع الاجتماعي والتنمية انطلقت من المؤتمرات العالمية الخاصة بالجندر، حيث كانت قضية المساواة بالإضافة إلى قضية التنمية و السلم هي شعار الخطة العالمية في المؤتمر العالمي الذي أقيم بالمكسيك سنة 1975، مرورا بمؤتمر كوبنهاكن الذي واصل العمل معلنا تنفيذ خطط الجهود في إلغاء التميز والتفرقة، مع مواصلة العمل كذلك في مؤتمر نيروبي وصولا إلى مؤتمر بيكين حيث تم الالتزام بموضوع المساواة والتنمية والسلم والنوع الاجتماعي إضافة إلى التحول من مدخل تنمية المرأة إلى مدخل تنمية الجندر.

ومن مقترحات الدراسة: ولعل أهم هذه المقترحات نذكر منها:

* الارتقاء بخصائص المرأة ابتداء من محو أميتها والارتقاء بمستويات تعليمها وزيادة مشاركتها ، لأنه لاشك أن العائق الأساسي لتنمية المرأة ولكي تتمكن من المشاركة الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو الأمية.

*جعل الصحة و التعليم و لمشاركة الاقتصادية، و الإجتماعية و السياسية و غيرها من محاور التنمية الأساسية متاحة للمرأة و الرجل بحيث يتم تمكينهم .

*مراعاة احتياجات مختلف فئات المجتمع في الخطط و بالتالي تفهم افضل للأدوار التي يؤديها الرجال و النساء، ومن ثم هدم الفجوة بين مختلف الفئات و تحقيق العدالة الاجتماعية

7.قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1.أبو رموز سيما عدنان ، **النوع الاجتماعي (الجندر)**، ماجستير دراسات إسلامية معاصرة، القدس، فلسطين، 2005

2.اوجامع إبراهيم، **إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في ميزانية الدولة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، مدرسة الدكتوراه، تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011

3.أبو كرشة عبد الرحمان ، **علم اجتماع التنمية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003

4.أبو حبيب لينا ، **المرجعية حول إدماج النوع الاجتماعي**، الشبكة الأورو- متوسطية لحقوق الإنسان، سبتمبر، 2008

5.أبو النصر محمد مدحت ، **إدارة و تنمية الموارد البشرية(الإتجاهات المعاصرة)**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2007

6.بن يزة يوسف ، "**إنجازات الحركة النسوية من منظور النوع الاجتماعي مقاربة مفاهيمية تأصيلية**"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد01، جامعة باتنة، مارس 2014

7.حسن سدخان البدري هناء ، "**المعوقات الاجتماعية لدور المرأة في التنمية الاجتماعية-دراسة اجتماعية ميدانية لمجموعة من الموظفات في مدينة الديوانية**"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربية والإنسانية، كلية الآداب، جامعة القادسية، 2016

8.شيفردا ليندا، "**أنثوية العلم**"، ترجمة يمنى طريف خولي، عالم المعرفة، العدد 306، 2004

9.صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية، **التنمية والنوع الاجتماعي**، ط4، 2001

10.غانم مصطفى حمدي ، عبد الصمد علي، عبد المطلب عبد الرحيم مي ، "**إدماج النوع الاجتماعي في التنمية في ريف محافظة أسيوط**"، قسم المجتمع الريفي و الإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة أسيوط، مصر، 27 أفريل، 2010

11.غلوفر ديفيد، كورا كابلان، **الجنوسة**، ترجمة عدنان حسن، دار الحوار، ط1، سوريا، 2008

12.كينغ إليزابيت ، أندرود ماسون وآخرون، تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات، **إدماج النوع الاجتماعي في التنمية: من خلال المساواة في الحقوق والموارد والرأي**، ترجمة هشام عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 2004

13.منظمة العمل الدولية، **قاموس المصطلحات، النوع الاجتماعي، العمل، الاقتصاد اللانظمي**، نوفمبر، 2006

14.منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، مركز المرأة العربية للتدريب و البحوث(الكوثر)، **قاموس المصطلحات:نوع الجنس، العمل، الاقتصاد غير المنظم**، ط1، بيروت، 2009

15.مفتاح ربى حسن ، أبوشمالة عبد الرحمن ، **مسرد ومفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي**، منشورات المتاح، رام الله، فلسطين، 2006

16.نيكوليان وإسينار، **إدراج النوع الاجتماعي في منظمتك غير حكومية**، النسخة العربية للمعهد الديمقراطي، لبنان

17.مرجية إيناس ، **دليل التدريب على النوع الاجتماعي و حقوق المرأة**، جمعية الشباب العرب، طبعة 2006.

المراجع باللغة الأجنبية:

1.preiswerk Yvonne, **Créativité, Femme et Développement**, Institut Universitaire D'étude du Développement, Genève, 1977

2.Oakley Ann, **Sex, Gender and society**, England, Temple Smith, 1972